

مقدمة :

كان من بين الفوائد العلمية التي اتخذتها المملكة
في العام الماضي الانضمام الى المجلس الدولي للوثائق

المعروف باسم :
International Council of Archives

والفرع الاقليمي العربي القريب من المجلس السابق
والمعروف باسم : ARBICA ، هل ان تمثل دائرة الملك
عبد العزيز المملكة في كلا المجلسين كما صدرت الموافقة
السامية على ضم مركز الوثائق والمخطوطات السعودي

دور

من البديهيات المعروفة لدى كل المشتغلين بالبحث التاريخي ان التاريخ او
العصر التاريخي لا يمكن ان يبدأ الا بالكتابة ، فالتسجيل وحده هو الذي يستطيع ان
يمدنا بالمعلومات عن الانسان في عصوره التاريخية المختلفة . ولذلك أطلق على
العصر الذي لم ترد منه أية كتابات وانما وردت منه مخلفات او آثار مصنوعة فقط
اسم عصر ما قبل التاريخ .

فاذا رجعنا الى التدوين التاريخي منذ بدايته وجدنا ان ذلك التدوين انما كان
سردا ووصفا للاحداث القريبة التي عاش فيها المؤرخ او شاهدها او وصلت الى سمعه
دون نظام او ترتيب معين وانما تركزت تلك الاحداث حول مدينة ما او امرة حاكمة
او طبقة من الاشراف او رجال الدين . هذا بالنسبة للتدوين التاريخي في البسلامد
الفريقية .

اما بالنسبة للعالم الاسلامي فاننا نعرف ان التدوين التاريخي نشأ متصلا
بعلم الحديث ونقد سلاسل الرجال .

ولقد اختلف المؤرخون في الماضي حول ماهية التاريخ : هل هو علم أم فن ؟

الى الدارة • وكان هذا المركز قد انشئ بناء على
توصيات المؤتمر الاول للادباء السعوديين •

وقد مثل الملكة متديوان من داره الملك هبند
العزيز في اجتماعات المؤتمر الثامن للمجلس النوبي
للوثائق التي عقدت جلساته في فندق ستاتلي هيلتون
Stately Hiltoh بمدينة واشنطن بالولايات المتحدة
الامريكية في الفترة مابين ٢٧ سبتمبر ١٩٧٦ واول
اكتوبر عام ١٩٧٦ ونحن ننشر المقال التالي بهذه
المناسبة •

وثائق • الاستاذ محمد خضر

واذا كانت هذه المشكلة تدخل ضمن نطاق فلسفة التاريخ وتحتاج الى دراسات
منفصلة الا انه لابد لنا هنا من الاثام يطرف منها وذلك بحكم الصلة المتينة بين
التدوين التاريخي وعلوم الوثائق •

فلو اردنا ان نحدد اهداف البحث التاريخي فانه يمكن لنا ان نلخص هذه
الاهداف في العبارة التالية :

التاريخ هو تكوين معرفة علمية عن ماضي الانسانية •

وكلمة « علمية » هنا تعني ان تلك المعرفة تستند الى منهج عقلي يصل بنا الى
الحقيقة عن طريق الاسكانيات التي تتوافر للمؤرخ •

وهذه الاسكانيات اما ان تكون امكانيات فنية : مثل وجود الوثائق التي يتساح
للمؤرخ الاطلاع عليها ، والتي يوجد بالطبع أنواع متعددة منها تختلف في طبيعتها
اختلافا بينا وتختلف بالتالي أنواع المعلومات التي يمكن ان تعطيها للمؤرخ • وسوف
نتعرض فيما بعد لانواع الوثائق التي يحتفظ بها في دار الوثائق أو ان تكون
امكانيات منطقية : عن طريق تحليل نظرية المعرفة •

ولكن يجب علينا ألا نذهب بعيدا في الاعتماد على التعريفات فهما كان من أمر التعريفات المبسطة التي وضعها عدد من المؤرخين لبيان طبيعة البحث التاريخي مثل قولهم :

التاريخ هو تبيان للكيفية التي جرت بها الحوادث أو أن التاريخ هو بحث للحياة الماضية برمتها أو أنه إعادة سرد لما مضى من التجارب .

فإن كل هذه التعريفات تبين بطريقة أخاذة بعض الأهداف التي يقترحها المؤرخ المتخصص . وإن كان أي واحد منها لا يمكن أن يشمل هذه الأهداف جميعا .

فالتاريخ هو البحث عن الأزمنة المفقودة قبل كل شيء ، ومعنى ذلك أننا نعيد العثور على الزمن مرة أخرى ونعيد الحياة إلى الوقت الذي جرت فيه الحوادث بحيث يمثل الحقيقة كما لو كنا نعيش في ذلك الزمن الماضي ونعاصر الأحداث التي جرت فيه .

ولكن التاريخ ليس ذلك فحسب ، فإتينا نعرف أن إعادة الماضي برمته كما كان أمر يستحيل تحقيقه . ولو تأملنا قليلا في المعنى السابق لوجدنا أن هناك فرقا شامعا بين التاريخ الحقيقي وبين التاريخ الذي يصل إلينا عن طريق المعرفة .

فهناك فرق بين التاريخ الذي عاش فيه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ثلاثمائة وأربعة وخمسين يوما كل عام في أربع وعشرين ساعة كل يوم وهو يتابع أحداث الفتح الإسلامي ويصدر أوامره إلى القواد وينظم شؤون الأمة ويرسي قواعد العدل إلى أن تلقى الطعنات الدامية على يد أبي لؤلؤة وجاد بأنفاسه وهو لا زال يرسي قواعد الدولة ويفكر في أمر من يليها .

وبين كتاب يروي لنا ذلك التاريخ مهما كان عدد المجلدات التي كتب فيها . فهما كانت قدرة المؤرخ على الإيضاح والبحث إلا أنه لا يعيش بنفس الإيقاع الذي عاش فيه أبطال ذلك الزمان الذي يعيد كتابته .

فهذا الزمان بالنسبة له ماضى قد تم أمره وحدث لا يمكن الرجوع فيه ، ولا يستطيع هو أن يعدل مجرى الأحداث فيفعل ما كان يجب فعله أو يمنع وقوع

ما يرى منه . وإنما هو ينظر الى الحقيقة التي وقعت في الماضي من خلال سمك الزمان الذي يفصل بينه وبينها . وهذه الفترة الزمنية ليست حاوية أو مفرغة أو هي مجرد مسافة تفصل بين المؤرخ والاحداث ولكنها نسيج متين من حوادث أخرى جرت وكان لها تأثيرها وسلطانها وأن ذلك التأثير لابد أن يتمكس على ذهن المؤرخ .

والمؤرخ أبعد من أن يجعل نفسه معاصرا للاحداث التي يميدها الى الحياة . ولكنه يوضح معناها عن طريق العودة الى الوراء مستخدما في ذلك كافة وسائل المعرفة التي توصل اليها حتى يصل الى نتيجة يطمئن لها وخاتمة منطقية يكون لها معنى .

فكل دراسة تاريخية سوف تظل ناقصة ما لم تستهدف الاجابة على السؤال التالي : ثم ماذا حدث بعد ذلك ؟ فلا بد لنا أن نعرف لماذا انهزم عسلاام الدين خوارزمشاه أمام المغول . ولماذا استطاع المغطر قطز أن يصمد أمامهم ؟ أو أنه لابد لنا أن نعرف لماذا خسر أبو موسى الأشعري قضية التحكيم وكسبها عمرو بن العاص ؟

وهناك فرق آخر بين الازمنة التاريخية التي عاش اصحابها فيها وقاسوا بأدوارها وبين تلك الازمنة نفسها عندما يعيد المؤرخ العثور عليها ويعيد الحياة اليها .

فان اصحاب تلك الازمنة كانوا يعيشون أيامهم كما نعيش نحن أيامنا . أي أنهم لا يعرفون ماذا يخبئه لهم القدر ولا ما الذي سيأتي به الدد ولا يستطيعون أن يهزموا جزما ثابتا بالنتائج التي سوف يتوصلون اليها .

ولكن المؤرخ يقف في موقف أكثر وضوحا وأشد استنارة منهم . فلو أراد مثلا أن يعيد تركيب أفكار صلاح الدين الايوبي مشية معركة حطين فان ذلك المؤرخ يعرف من المعلومات عن الظروف العربية والسياسية التي كانت تحيط بالموقف كله أكثر بكثير مما كان يعرفه السلطان .

وبذلك نرى أن تركيب الماضي التاريخي أشد وضوحا مما كان عليه العاصر بالنسبة لمن عاصروه . لأن عمل المؤرخ ومجهوده هو الذي يلقي الضوء على موضوعه ويعطيه الصفة المنطقية .

وأخيرا فإن بحث الماضي برمته أمر لا يمكن تحقيقه لاسباب فنية ذلك لأن المؤرخ لا يستطيع أن يصل الى الماضي الا عن طريق الوثائق ، وهو في معظم الاحيان لا يملك القدر الكافي منها أو على المكس من ذلك قد يكون عدد الوثائق التي ينبغي دراستها اكبر بكثير من أن يستطيع السيطرة عليه كما هو الحال في الازمنة الحديثة بعد اختراع الطباعة واجهزة التسجيل بمختلف أنواعها .

وهنا يبرز أمام أعيننا بوضوح الدور الذي تلعبه الوثائق في كتابة التاريخ وبالتالي الدور الذي تلعبه دار الوثائق في هذا المجال .

فإن المؤرخ على عكس مؤلف القصص لا يخترع الاحداث التي يقصها ولكن يزداد أن يعيد بناؤها تماما كما حدثت في الواقع والمواد التي يملكها هي الوثائق التي يوجد بداخلها شيء من هذا الماضي الذي يمكن الوصول اليه في الحاضر والمرحلة الثانية من عمله هي أنه يسأل نفسه : أي الوثائق نستطيع أن نجدها ويمكن لها أن تجيب على الأسئلة المطروحة ، وأين يمكن أن نجدها وكيف نصل إليها .

ومرة أخرى تتدخل هنا شخصية المؤرخ وخصائصه ومدى اتساع معلوماته وقدرته على الابتداع ، فما فائدة إثارة مشكلة من المشاكل مالم تكن هناك وسائل لحلها وليس هناك ما هو اشد عقما من نظرية لا يصاحبها في الحال عملية لتحقيقها والمؤرخ القدير هو الذي متى ما عرف كيف يثير المشكلة التي تهو يعرف كيف يضع بعد ذلك البرنامج العملي للابحاث التي تسمح له بوضع يده على الوثائق التي لاتزال باقية .

فاذا كان التاريخ هو الماضي بالقدر الذي يمكن لنا معرفته فليس معنى ذلك أن يصبح ذلك التاريخ جمعا منهجيا لكل الوثائق التي يمكن العثور عليها والتي هي الشاهد على ذلك الماضي ، ولكن التاريخ اختيار ارادي بوجهه المؤرخ نحو وجهة معينة طبقا للمشكلات التي يريد أن يبحثها ، وطبقا لمقاييس النقد التي يتبعها .

وعلى ذلك فهو لابد أن يقوم بعملية اختيار ارادي للوثائق التي سوف يدرسها والتي تؤدي به الى الوصول الى النتائج التي يريد أن يتوصل اليها ، وأي خطأ يرتكبه المؤرخ في اختيار تلك الوثائق لابد أن يقوده الى خطأ في النتيجة .

ومن هنا فإن لوجوده إلى دار الوثائق التاريخية حتم لابد منه إذ أن هذه الدار هي « الذاكرة » التي تهي كل ماضي .

ولكن ماهي طبيعة هذه الدار ؟ وما نوع العمل فيها ؟ وكيف يمكن أن تؤدي للمؤرخ الخدمات التي يطلبها ؟

وبعبرنا هذا التساؤل إلى تساؤل آخر حول ماهية الوثيقة التي تحتفظ بها تلك السدار -

ونحن نعرف أن علماء التاريخ Historiographie قد قسموا مصادر البحث التاريخي إلى قسمين :

أولا : المصادر القصصية Sources Narratives

ثانيا : المصادر الوثائقية Sources Documentaires

فإن الذي يقرأ (تاريخ الرسل والملوك) للطبري أو (السلوك لمعرفة دول الملوك) للمقريزي أو غيرهما من العوليات لابد أن يتوقع من خلال قراءته معرفة الأحداث التي قصد المؤلف إلى روايتها عندما أمسك بقلمه وأخذ يسردها فإن ذلك المؤلف أراد على وهي منه أن ينقل سيرة هذه الأحداث إلى الأجيال التي عاصرتها وإلى الأجيال التالية .

أما الذي يطلع على حجج الاوقاف في المحكمة الشرعية أو على وثائق بيع الدور والمنازل أو على قطع النقود التي ضربت في عصور سابقة ليستخلص منها مادته التاريخية فإنه يعرف أن من قاموا بكتابة هذه الحجج أو ضربوا هذه النقود لم يكونوا يقصدون نقل معلومات تاريخية لا إلى الأجيال التي عاصرتهم ولا إلى الأجيال التي نشأت بعدهم وإنما كتبوا ماكتبوه خدمة لفرض قانوني أرادوا به المحافظة على حقوقهم أو خدمة لفرض اقتصادي يقصد التداول .

وهنا يتضح لنا الفرق بين المصادر القصصية والمصادر الوثائقية ولقد ظلت كثير من كتاب التاريخ حتى أزمان غير بعيدة يعتمدون على المصادر القصصية وحدها

وكان التأليف التاريخي عندهم لا يمدد أن يكون إعادة كتابة أو إعادة سرد
لغة رواها أحد المؤرخين القدامى .

ومنذ بداية القرن السابع عشر الميلادي اكتشف المؤرخون الغربيون الأهمية
الكبرى للمصدر الثاني من مصادر التاريخ وروا أن هذه المصادر أهم
وأوثق ، ويكفي أن نقارن بين مانعطينا إياه النقوش والنميات (والمسكوكات) من
معلومات ثابتة عن الحكام والتواريخ التي حكموا فيها وبين المطولات التاريخية ،
فمن طريق تلك النقوش والنميات أمكن استعادة بنسأ أجزاء برمتها من الماضي
بالنسبة لمصور ما قبل التاريخ ، أما بالنسبة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي فإن
وثائق المصور الوسطى المحفوظة في دور الوثائق في أوروبا قد لعبت دورا مهما جدا
في إلقاء كثير من الضوء على أحداث كانت غامضة في المصادر القصصية أو رويت
بشكل خاطيء .

ومع اتساع دائرة البحث التاريخي أصبحت المصادر الوثائقية تضم ميادين
جديدة لم يكن التاريخ يعنى بها في الماضي ، فالإنسان بالنسبة للمؤرخ لم يعد حيوانا
سياسيا فحسب وإنما اتجه المؤرخون الى دراسة تاريخ النظم والمؤسسات وتاريخ
القانون وتاريخ الاقتصاد وتاريخ النظم الزراعية وتاريخ الطبقات الاجتماعية وحتى
تاريخ الكلمات وتطور استعمالها وتاريخ الافكار والعواطف والعادات والاخلاق بل
اتجه المؤرخون الى دراسة تاريخ الاطعمة ، ذلك لأن كل فرع من الفروع السابقة قد
أهم في تطور البشرية .

وفي كل فرع من الفروع السابقة يضطر المؤرخ الى البحث عن الوثائق التي
تعيّنه على اتمام دراسته ومالم تكن هذه الوثائق مرتبة ومصنفة بطريقة أو بأخرى
فإن المؤرخ يحار في الوصول الى الحقائق التي ينتشدها ، فالمؤرخ الذي يريد دراسة
تطور أسعار السلع الغذائية في بلد من البلاد لابد له أن يربط هذه الدراسة بفروع
أخرى من الاقتصاد فلا بد له مثلا أن يعرف القدرة الشرائية للمستهلكين ومن ثم
فإنه يحتاج الى معرفة متوسط دخل الفرد ومن بين ما يعينه على معرفة ذلك قوائم
المرتبات في المؤسسات وفي الحكومة في الفترة التي يدرسها ، ومما لابد أن تكون هذه

القوائم محفوظة لدى دار الوثائق ويسهل وصوله إليها . ويمكن لنا أن نعزب آلاف الامثلة لموضوعات أخرى ولأنواع أخرى من الوثائق كانت لاتلقى في الماضي اهتماما من المؤرخين ثم صارت في الزمن العاضر ذات أهمية بالغة بالنسبة للمؤرخ .

بل اننا نرى أنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد تعددت المواد الوثائقية وصار يدخل ضمنها أنواع أخرى لم تكن تختل على ذهن الباحثين في الازمنة الماضية وذلك مثل كل المواد السمعية والبصرية التي أصبحت تشكل مصدرا من أهم مصادر الدراسات التاريخية في العصر الحديث . فمن هو المؤرخ الذي يستطيع أن يستغني عن الرجوع الى مجموعات من الصور على اختلاف أنواعها أو الى الغرائط والرسوم أو الى أشرطة لتسجيل الصوتي أو الى الأفلام السينمائية أو الشرائع أو حتى العلامات التجارية .

كل هذه المواد قد دخلت الى دور الوثائق التاريخية وأصبحت تشكل جزءا من أهم أجزائها .

وهناك مادة أخرى صارت من الاهمية بحيث افرد لها مكان خاص في كل دار من دور الوثائق التاريخية وجرت دراسات موسعة حول طرق حفظها واستعمالها تلك هي مادة الميكروفيلم الذي سهل استعماله عملية الحفظ ووفر آلاف الامتار الطولية على الرفوف .

والى جانب هذا أخذت بعض دور الوثائق في الدول المتقدمة تنهج الى انشاء أرشيف شفوي متكامل يحوي أقوال الشهود الذين عاصروا الاحداث التاريخية باعتبار أن شهاداتهم وأقوالهم أمر بالغ الاهمية بالنسبة للبحث التاريخي حيث أن التسجيل بالكتابة وحدها لا يمكن أن يلم بكل أطراف العاداة التاريخية . ولا بد لنا هنا من الرجوع الى بعض التعريفات التي وضعها علماء الوثائق في الماضي لتعريف ماهية الوثيقة لتبين مدى التطور الذي حدث بعد ذلك ومدى مسئولية دار الوثائق في احداث ذلك التطور .

فقد عرف سير هيلاري جنكنسون Jenkinson الوثيقة بأنها هي التي صدرت واستعملت خلال اجراء اداري أو تنفيذي (سواء أكانت عامة أم خاصة) وصارت بعد ذلك جزءا من هذا الاجراء ثم حفظت في مكان ليسهل الرجوع اليها

هذه الحاجة وليحصل منها الشخص أو الأشخاص المسؤولون أو ورثتهم الشرعيون على ما يريدون من معلومات * هناك وثائق كثيرة وأخرى قليلة متفرقة في الأقسام والادارات التي تصدرها الدولة، ومن خلال ذلك التعريف نرى أن هناك أربعة خصائص لدار الوثائق هي :

أولاً : العياد :

فعلما أن دار الوثائق هي جزء من الإدارة التي أصدرت الوثائق فإن الباحث عندما يرجع إلى ما هو محفوظ منها فلا تستطيع تلك الوثائق أن تقول له إلا الصدق * هذا ما يفسرنا لماذا لا نجد في الأقسام والادارات التي تصدرها الدولة وثائق قديمة في

ثانياً : الأصالة :

لأن دار الوثائق هي مجموعات من المحفوظات متصلة بعضها ببعض تجسدت نتيجة اتباع منهج عقلي للتمييز بين الوثيقة التي تستحق الحفظ في دار الوثائق وبين تلك التي لا تستحق *

ثالثاً : أنها طبيعية :

لأن الوثائق التي جمعت في هذه الدار لم يتبع في جمعها منها مصطنعا كما هو الحال بالنسبة للمتاحف حيث يتم جمع المواد مصادفة ومن طريقتي الحفريات إلى آخر ذلك ، ولكن مواد الارشيف تتجمع بصورة طبيعية داخل الإدارات التي أفرزتها والتي أصدرتها لأغراض إدارية بحتة * لذلك نجد

رابعاً : وجود الصلة بين المجموعات الارشيفية بعضها البعض :

ذلك لأن كل مجموعة منها تتصل اتصالاً وثيقاً بالمجموعات الأخرى *

وربما كانت أهم صفة في دار الوثائق التاريخية هي صفة « العياد » ذلك لأننا نستطيع أن نلجأ إلى المجموعات الارشيفية ونحن نعلم أن أحداً لم يتدخل

في المعلومات التي تنقلها اليها فهي تعطينا البيانات بصورة محايدة على حين أن المصادر القصصية المشار إليها تخضع لأراء مؤلفيها وهناك تعريف آخر « للوثيقة » وضعه علماء الوثائق الفرنسيون فقالوا :

« أن » الوثيقة « هي كل مادة مسجلة تحتوي على عمل قانوني أو واقعة قانونية ، والعمل القانوني الذي هو محتوى الوثائق عمل ارادي يراد به أحداث التزام أو تعديله أو الغائه ، ويمكن الفصل فيه أمام القضاء فالوثيقة إذا لها صفة قانونية إذ يمكن أن تتخذ حجة أمام القاضي ، ومثال ذلك عقود البيع والشراء والقراض والهبة بين الافراد أو أوامر التعيين والأوامر الادارية التي تصدرها السلطة التنفيذية أو الهيئة الحاكمة » .

وهناك أنواع من الوثائق لا تحتوي عملاً قانونياً أي عملاً ارادياً وإنما تحوي واقعة قانونية يرتب عليها آثار وتنتج مثل وثائق الميلاد والوفاة ، فهذه الوثائق لا تحتوي على عمل ارادي ولكن لها من الآثار القانونية ما يمكن معه أن تعتبرها ضمن ماسبق .

وهناك أمثلة أخرى للوثائق مثل الالتماسات والتقارير والمشروعات والرسائل والخطابات الى غير ذلك .

وكان علماء الوثائق الفرنسيون لا يعتبرون هذه المسود ضمن الوثائق التاريخية نظراً لأنها لم توضع في قالب معين أو صيغة معينة وهو شرط هام من شروط الوثيقة بمعناها القانوني السابق حيث أن استخدام صيغ معينة يمنع الدفع ببطلان الوثيقة حالة تقديمها الى القاضي عند التنازع .

ويتكون « الارشيف » و « دار الوثائق » من مجموع تلك الوثائق المشار إليها وكان بعض العلماء الفرنسيين يرى أن كلمة « أرشيف » لا تنطلق الا على « الوثائق القديمة » وعلى ذلك فانه في نظرهم لا يجوز إطلاق هذا الاسم على المطبوعات الحديثة ، واشترط البعض الآخر كما رأينا أن يكون للوثائق صفة قانونية فقالوا ان الارشيف هو الوثائق التي تهم الدولة أو تهم حقوق الدولة .

ولكن هذين المفهومين صارا قديمين بحيث أن الأستاذ سامران Samaran الذي كان أستاذا في معهد الوثائق في باريس والذي أشرف على تأسيس المجلس الدولي للوثائق المشار اليه سابقا عرف الارشيف بأنه هو : كل الوثائق المكتوبة الناتجة من نشاط جماعي أو فردي بشرط أن تكون قد نظمت بحيث يسهل الرجوع اليها عند الحاجة الى البحث .

ونرى من هذا التعريف أنه يجمع بين فكرة القدم في الوثائق وبين الصفة القانونية لها .

ولكن سبق أن أشرنا الى أن المواد الاخرى التي دخلت ضمن مواد الارشيف قد أصبحت من الاهمية بحيث نحتاج الان الى تعريف جديد يجمع بين كل تلك المواد وخاصة المواد السمية والبحرية والارشيف الشفوي .

وختاماً لهذا البحث نود أن نشر إشارة عابرة الى أنواع من الوثائق في العالم الاسلامي خلال العصور الوسطى رغم أن الدول الاسلامية المتعاقبة لم تحتفظ بوثائقها بطريقة منهجية منظمة .

فقد ظهر منذ فجر التاريخ الاسلامي (ديوان الرسائل) الذي عرف فيما بعد باسم « ديوان الانشاء » وكان يتولى إصدار الوثائق التي تتعلق بإدارة شؤون الدولة كما كان يتولى كتابة المراسلات بين القوى الاسلامية والقوى الخارجية ومع اتساع رقعة الفتح الاسلامي اتسعت دائرة المراسلات كما اتسعت دائرة الوثائق الصادرة من هذا الديوان الذي كان يمين فيه اكابر الكتاب المشهورين في أوقاتهم وقد تطور هذا الديوان في بغداد أيام الدولة العباسية كما تطور في مصر منذ زمن أحمد بن طولون وما قبله بقليل وصارت له قواعد معينة يشتملها عند تحرير مختلف أنواع الوثائق واتخذت الوثائق الصادرة عنه أشكالاً محددة بحيث صار لكل منها مقدمة ونص وخاتمة .

وسوف نغرد بحثاً خاصاً بأذن الله لتطور ديوان الانشاء والقواعد التي اتبعت فيه .